COMCEC

موجز مكتبتنسيق الكومسيك حول التعاون المالي

مكتب تنسيق الكومسيك
مايو 2023

موجز حول التعاون المالي

I. مقدمة

يلعب التعاون المالي دوراً حيوياً في تسهيل حركة رأس المال، وزيادة الوعي المالي، وإدارة المخاطر المالية، والإشراف على المؤسسات المالية، وزيادة تنوع المنتجات، وتوسيع الأسواق المالية وتعميقها. ومن ثم فإن التعاون المالي الإقليمي أو الدولي ضروري لضمان استقرار النظام المالي الدولي، وبالتالي ينبغي أن يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي على نطاق عالمي. ومع ذلك، أثرت التطورات في السنوات الأخيرة على القطاع المالي كما هو الحال في كل قطاع.

مرَّ العديد من البلدان بعد الوباء كما نعلم، بأوقات عصيبة لأسباب عدة مثل ارتفاع التضخم العالمي، وارتفاع أسعار الطاقة، وعدم تطابق العرض والطلب، وجمود سوق العمل، والمخاطر الجيوسياسية، وغير ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تباطأ النمو العالمي إلى الحد الذي اقترب فيه الاقتصاد العالمي بشكل خطير من الوقوع في الركود بعد ثلاث سنوات فقط من الخروج من الركود الناجم عن الوباء. وقد أدى التضخم المرتفع للغاية إلى تشديد السياسة النقدية بشكل سريع ومتزامن بشكل غير متوقع في جميع أنحاء العالم لاحتوائه، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. وعلى الرغم من أن هذا التشديد كان ضرورياً لاستقرار الأسعار، فقد ساهم في تدهور الأوضاع المالية العالمية بشكل كبير، مما يشكل ضغطاً كبيراً على النشاط. ومن المتوقع أن يتعمق هذا الضغط بالنظر إلى الفواصل الزمنية بين التغيرات في السياسة النقدية وآثارها الاقتصادية، وحقيقة أنه من المتوقع أن تستمر أسعار الفائدة الحقيقية في الارتفاع. كانت أسعار الأصول في انحدار واسع النطاق ومتزامن، وضعف نمو الاستثمار بشكل كبير، وأصبحت أسواق الإسكان في العديد من البلدان تتدهور بسرعة.[1]

بسبب هذه المشاكل، قدر صندوق النقد الدولي أن النمو العالمي سينخفض إلى 2.8% هذا العام قبل أن يرتفع بشكل متواضع إلى 3.0% في عام 2024. سينخفض التضخم العالمي، على الرغم من أنه أبطأ مما كان متوقعاً في البداية، من 8.7% في عام 2022 إلى 7.0% هذا العام و4.9% في عام 2024. على الرغم من هذه التوقعات السلبية، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي يبدو مستعداً للتعافي التدريجي من الضربات القوية للوباء والصراعات الإقليمية. فقد بدأت اضطرابات سلاسل التوريد بالانحسار، وكذلك الاضطرابات في أسواق الطاقة والغذاء الناجمة عن الحرب أخذة بالانحسار. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يبدأ التشديد الهائل والمتزامن للسياسة النقدية من قبل معظم البنوك المركزية في أن يؤتي ثماره، مع عودة التضخم إلى أهدافه.[2]

II. التمويل الإسلامي

تواصل صناعة التمويل الإسلامي العالمية مسار نموها. تتوقع شركة S&P غلوبال للتصنيف الائتماني نمواً بنسبة 10% تقريباً في الصناعة في (2023-2024) بعد التوسع برقم مماثل في عام 2022. وفي الوقت نفسه، استمرت إصدارات الصكوك في تحفيز توسع الصناعة على الرغم من تباطؤ حجم الإصدارات بشكل عام. بينما تتناقص الأحجام بشكل عام في عام 2023، ما تزال S&P تعتقد أن الإصدارات الجديدة ستتجاوز الصكوك المستحقة، مما يؤدي إلى مساهمة إيجابية أخرى لسوق الصكوك في نمو الصناعة في عام 2023.[3]

في وقت إعداد هذا التقرير، لم يتم بعد نشر التقارير السنوية لمؤسسات مثل السوق العالمية الإسلامية الدولية IIFM ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، المستخدمة للبيانات المتعلقة بقطاع التمويل الإسلامي. وبالتالي، يتضمن هذا القسم بيانات من عام 2022. سيتم تحديث هذه الوثيقة بأحدث البيانات قبل دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين.

ارتفع حجم أصول قطاع التمويل الإسلامي إلى ما يقدر بنحو 3,06 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 (من 2,75 تريليون دولار أمريكي في عام 2020). حافظ القطاع على زخم نموه بمعدل نمو 11,3 بالمئة على أساس سنوي بناءً على تحسن كبير، خاصة في قطاعات البنوك الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية في بعض الأسواق الرئيسية. تتكون صناعة التمويل الإسلامي من ثلاثة قطاعات رئيسة هي البنوك وأسواق رأس المال والتكافل. ويعتبر قطاع الصيرفة الإسلامية هو العنصر المهيمن في صناعة التمويل الإسلامي.

تمثل الأصول المصرفية الإسلامية العالمية 68,7 بالمئة من إجمالي أصول الصناعة، وتمثل سوق رأس المال الإسلامي 30,5 بالمئة. علاوة على ذلك، لا تزال سوق الصكوك مهيمنة في قطاع سوق رأس المال الإسلامي ICM بقيمة تقديرية تبلغ 775,7 مليون دولار أمريكي، ونمو سنوي بنسبة 12,5 بالمئة. نمت الصناديق الإسلامية بنسبة 6 بالمئة عن العام السابق. زادت المساهمات المباشرة لقطاع التكافل بنسبة 4,8 بالمئة على أساس سنوي إلى 24,2 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بعد انخفاض كبير (-14,8 بالمئة) في عام 2019. (IFSB-2022)

الجدول 1: تحليل صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع والمنطقة، مليار دولار أمريكي

[1] مجموعة البنك الدولي، تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية، يناير 2023

2 صندوق النقد الدولي , تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ،أبريل 2023.

3 توقعات S&P العالمية للتمويل الإسلامي، 2022.

المنطقة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الصكوك المستحقة	أصول الصناديق الإسلامية	مساهمات التكافل	الإجمالي	الحصة (%)
مجلس التعاون الخليجي	1212,5	332,3	46,0	12,7	1603,5	52,4
جنوب شرق آسيا	287,5	390,3	37,5	4,7	720,0	23,5
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	477,1	26,9	22,0	5,6	531,6	17,4
أفريقيا	58,2	1,8	4,0	0,6	64,6	2,1
دول أخرى	68,8	24,4	45,1	0,7	139,0	4,5
الإجمالي	2104,1	775,7	154,6	24,3	3058,7	100,0
الحصة (%)	68,7	25,4	5,1	0,8	100,0	

المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2022

نمت الأصول الإجمالية للأنشطة المصرفية الإسلامية بنسبة 6,1 وتزايدت من 1765,8 مليار دولار إلى 1841,8 مليار دولار في 2020. أما من حيث المناطق، فتعد دول مجلس التعاون الخليجي المساهم الرئيس في الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بقيمة 1212,5 مليار دولار أمريكي في عام 2021. تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا ودول أخرى بقيمة 477,1 مليار دولار و287,5 مليار دولار و58,2 مليار دولار و68,8 مليار دولار على التوالي.

الشكل 1: حصة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية حسب الدولة (٪)

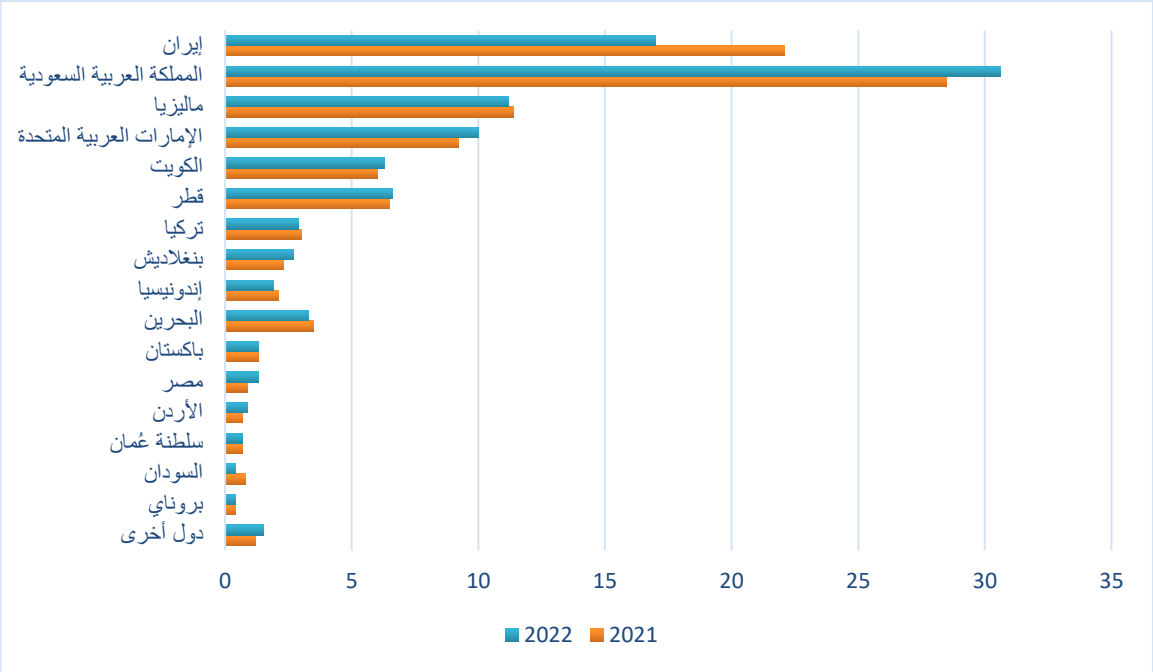

المصدر: تقرير الاستقرار المالي الإسلامي لعام 2021-2022 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

الشكل 2: إصدارات الصكوك العالمية (2001-2021، مليار دولار أمريكي)

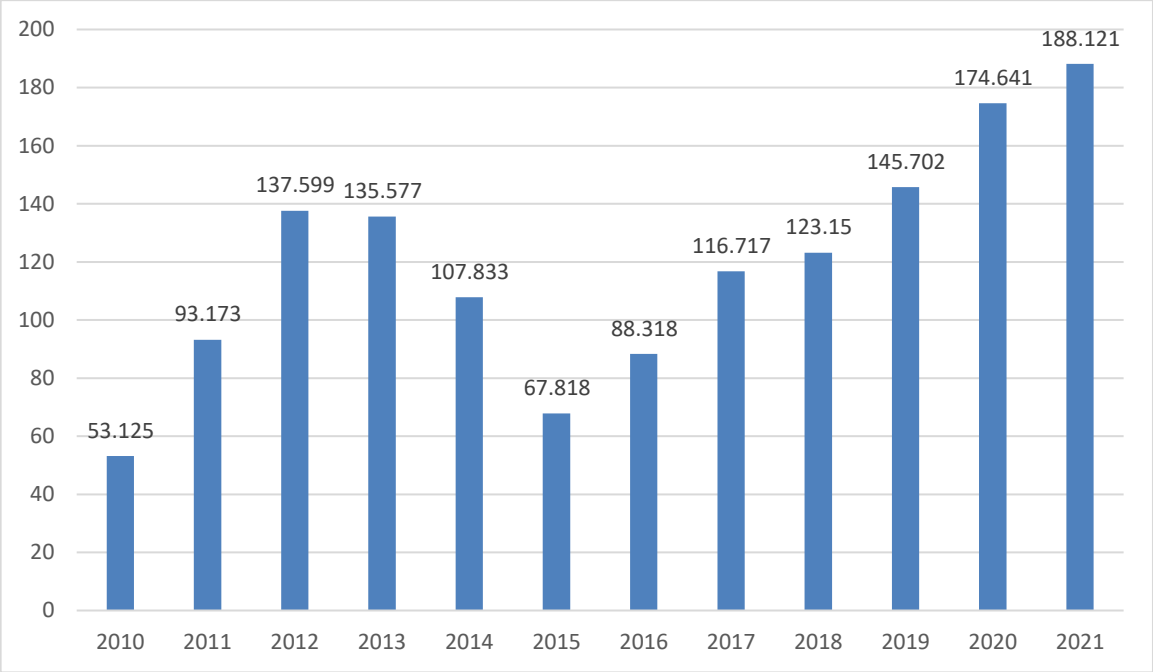

المصدر: تقرير صكوك السوق المالي الإسلامي الدولي لعام 2022

لقد زاد إجمالي الإصدارات العالمية بنسبة 7,72 بالمئة من حيث الحجم من 174,60 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 188,12 مليار دولار أمريكي في عام 2021 \ [كان النمو السنوي 19,84 بالمئة في عام 2020]. في عام 2021، كان الدافع الرئيس وراء الزيادة في إصدار الصكوك هو استمرار مسار إجراءات التحفيز الاقتصادي التي تنفذها الحكومات. حافظت ماليزيا على حصة مهيمنة من حيث الحجم والقيمة، ولا تزال أكبر جهة محلية مصدرة للصكوك بنسبة 44,01 بالمئة (61,045 مليار دولار أمريكي). والدول مثل البحرين وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وباكستان وقطر وتركيا تعتبر دولاً ناشئة.

الشكل 3: اتجاه مساهمات التكافل العالمية (مليار دولار أمريكي)

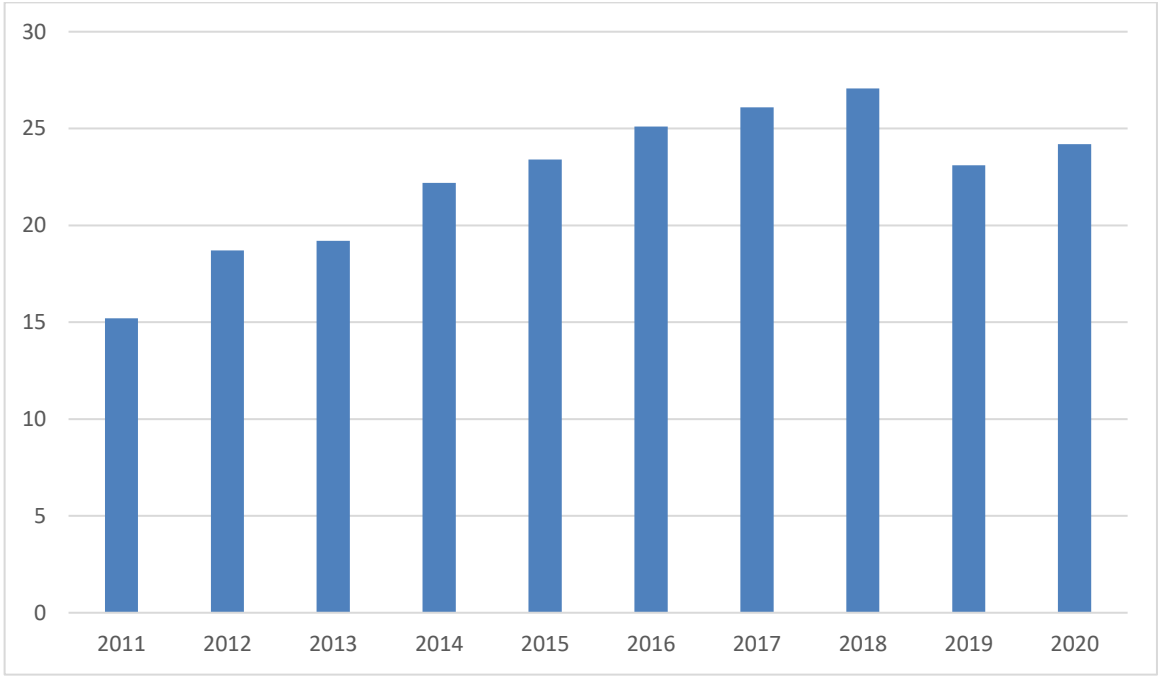

المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2022

زادت المساهمات المباشرة لقطاع التكافل بنسبة 4,8 بالمئة على أساس سنوي إلى 24,2 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بعد انخفاض كبير (-14,8 بالمئة) في عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض إلى التغيرات الكبيرة في سعر الصرف (بالدولار الأمريكي) المستخدم في تحديد البيانات الإيرانية. الأسواق السبع الأولى، التي ولدت ما يقرب من 95 بالمئة من المساهمات الإجمالية، هي المملكة العربية السعودية وإيران والسودان وبروناي وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا.

***الشكل 4:* الأصول الخاضعة للإدارة وعدد الصناديق الإسلامية (مليار دولار أمريكي)**

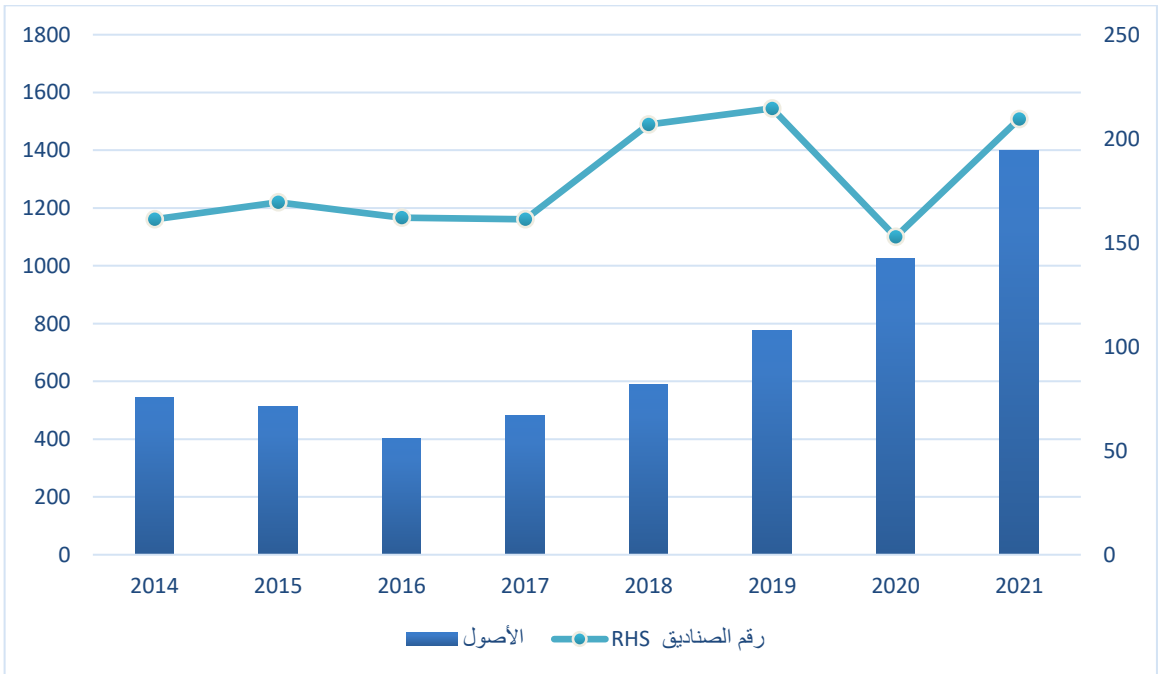

المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021

III. جهود التعاون في إطار الكومسيك: استراتيجية الكومسيك والتعاون المالي

تعود فكرة تعزيز التعاون المالي في إطار الكومسيك إلى اجتماعاتها الأولى. ولقد تم تكثيف جهود التعاون في هذا المجال وتعميقها في السنوات الأخيرة. وقد حددت استراتيجية الكومسيك مجال التمويل كأحد مجالات التعاون للكومسيك. وتم تحديد تعميق وتوسيع التعاون المالي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتباره هدفاً هاماً من أهداف الاستراتيجية. في هذا الإطار، وكما تقرر في دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين، تناولت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي موضوع "تحسين التعاون بين البنوك المركزية فيما يتعلق بالعملات الرقمية: التحديات والآفاق للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في دورته التاسعة عشرة، وستتناول أيضاً نفس القضية في اجتماعها العشرين.

A. تحسين التعاون بين البنوك المركزية فيما يتعلق بالعملات الرقمية: التحديات والآفاق بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
(الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل التعاون المالي)

انعقد الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي FCWG في 9 مايو 2023، في شكل افتراضي فقط، تحت عنوان "تحسين التعاون بين البنوك المركزية في موضوع العملات الرقمية: التحديات والآفاق بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". تم تقديم المسودة الأولى لنسخة التقرير مع حالة قطرية إلى الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل التعاون المالي FCWG. سيتم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة العمل الذي سيعقد في أكتوبر 2023.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم تحليل وتفصيل حول العملات الرقمية، والمبادرات الحالية في مختلف الولايات القضائية بشأن العملات الرقمية للبنك المركزي، مع التركيز بشكل خاص على المبادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات الحكومية لإدخال وتنظيم العملات الرقمية، والتحديات وآفاق العملات الرقمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. واستنادا إلى تحليل الإطار، ستقدم الدراسة أيضاً توصيات ملموسة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما بالنظر إلى الدروس المستفادة من الممارسات التي سيتم تحليلها، ودراسات الحالة التي ستجرى في إطار هذا التقرير. وستُعرض نتائج هذه الدراسة ونصائحها المحتملة في مجال السياسة العامة للنظر فيها.

إن جميع التقارير المقدمة إلى الاجتماعات والعروض التقديمية التي تم تقديمها خلال الاجتماعات متاحة على صفحة الويب الخاصة بالكومسيك (www.comcec.org).

آلية تمويل مشاريع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. يجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع CPF، التعاون بين الدول الأعضاء، ويجب تصميمها وفقا للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قطاع التمويل. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة المُشكلة من قبل الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل التعاون المالي.

في إطار الدعوة التاسعة لتقديم مقترحات المشاريع، نفذ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC المشروع المسمى "تعزيز محو الأمية المالية وتعزيز التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد هدف المشروع إلى المساهمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحسين آليات زيادة التوعية في محو الأمية المالية والتمويل الإسلامي. تم إجراء دورتين تدريبيتين افتراضيتين، هما: "دور البنوك المركزية في زيادة الثقافة المالية" في (5-6) سبتمبر 2022، و"استخدام التقنيات المالية في التمويل الإسلامي" في (7-8) سبتمبر 2022. كما عقدت في إسطنبول حلقة عمل حول "أفضل الممارسات في مجال تعزيز الثقافة المالية والتمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة 30 بلداً عضواً.

علاوة على ذلك، في إطار الدعوة العاشرة لتقديم مقترحات المشاريع، سينفذ مركز الأبحاث SESRIC المشروع المسمى "تحسين دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد الجائحة" لصالح 40 دولة عضواً. يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبنوك المركزية والسلطات النقدية المستفيدة، بالإضافة إلى إنشاء منصة لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء المشاركة. وسيسلط المشروع الضوء على مختلف العوامل التي تخلق تحديات أمام المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسيقدم حلولاً ناجحة متكاملة، وآليات دعم يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان قدرتها على الصمود أمام أي صدمات أو أزمات محتملة في المستقبل، وبالتالي قيمتها المضافة للاقتصاد بطريقة مستدامة.

جهود أخرى جارية في إطار الكومسيك:

- **منتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بدأ التعاون بين البورصات في عام 2005 تماشيا مع القرار الذي اتخذته الدورة العشرين للكومسيك.** وقد عقد المنتدى 16 اجتماعا حتى الآن. سيتم عقد الاجتماع السابع عشر للمنتدى في (سبتمبر-أوكتوبر) 2023. وإلى جانب الجهود المبذولة لزيادة التعاون بين البورصات، حقق المنتدى بعض المشاريع الهامة مثل مؤشر الشريعة الإسلامية 50 التابع للكومسيك، (OIC/COMCEC 50 Shariah). أصبح صندوق الاستثمار الدولي S&P/OIC COMCEC القائم على المؤشر متاحاً للمستثمرين الدوليين في أغسطس 2022. والحاجة لزيادة حجم الصندوق ومواصلة توجيه انتباه المستثمرين إليه ما تزال قائمة.

- كما يعمل المنتدى على مبادرة بورصة الذهب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين، من المتوقع أن تعزز أمانة المنتدى التحضيرات التقنية المتعلقة بالنموذج الجديد القائم على قاعدة بلوك تشين لإنشاء بورصة الذهب التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المصارف المركزية، وأن تقدم تقريرا إلى دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين، واجتماع لجنة المتابعة. وفي هذا الصدد، تقوم مجموعة عمل فنية أنشأتها الكومسيك بعد الدورة الوزارية الثامنة والثلاثين بتقييم جدوى مشروع الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي. وعقدت مجموعة العمل خمس جلسات.

المعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على www.oicexchanges.org

- **منتدى تنظيم سوق رأس المال التابع للكومسيك:** لقد انطلق منتدى الكومسيك لتنظيم سوق رأس المال في عام 2011 تماشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى 11 اجتماعا حتى الآن. سيتم عقد الاجتماع الثاني عشر للمنتدى في (سبتمبر-أوكتوبر) 2023.

وأحاطت دورة الكومسيك الثامنة والثلاثون علماً باستكمال منصة GEFAS (نظام معلومات الأدوات المالية القائمة على العقارات وتطويرها) المصممة لتكون مركزاً معلوماتٍ لأدوات سوق رأس المال ذات الطابع العقاري ودعت الدول الأعضاء المهتمة إلى تشجيع سلطاتها المعنية على الانضمام إلى هذه المنصة وتوفير المعلومات اللازمة لنشرها في GEFAS.

وفي هذا الصدد، أطلق المنتدى منصة البيانات عبر الإنترنت GEFAS للأدوات المالية القائمة على العقارات والتي تم تطويرها حديثاً في عام 2022. تهدف هذه المنصة إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في أسواق رأس المال من خلال تزويد المستثمرين بوصول أسهل إلى المعلومات عبر الإنترنت فيما يتعلق بالمنتجات الاستثمارية القائمة على العقارات. وحتى الآن، ونظراً للاهتمام الذي أبداه العديد من أعضاء المنتدى للمنصة، تم مؤخراً دمج روابط سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية وماليزيا والكويت وباكستان وبنغلاديش وقطر وجزر المالديف وفلسطين في منصة GEFAS.

التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.comceccmr.org)

- **منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك:** قررت البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء، مواصلة أنشطتها باعتبارها "منتدى البنوك المركزية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك". وأُحيطت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك علمًا بالبيان الصادر عن الاجتماع المذكور كذلك القرار بشأن إنشاء "منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك". في هذا الإطار، سيعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في (سبتمبر-أكتوبر) 2023.

التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.comceccentralbanks.org)